Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2023-13-1/250-262 Volume (13), Issue (1), 2023, Pages: 250-262

# The role of fiscal policy in achieving internal balance in iraq after 2003

**Ali jabber Abd [*] and Hwraa Hakem Hesn [2]**

***Al-Muthanna University / College of Administration and Economics**

## ABSTRACT

The Iraqi economy has faced different internal economic issues and imbalances, which have led to a decline in economic performance and development attempts. Thus, the government utilized a new mechanism after 2003 to achieve economic balance amid fluctuations in crude oil prices. However, internal imbalances persist due to economically unjustified increases in public spending distributed through channels influenced by the market mechanism. Therefore, the government's economic Role has been updated from developmental to corrective, with fiscal and monetary policies playing an important role in eliminating government assistance and foreign trade restrictions. This method has influenced resource distribution across sectors and regions and made the Iraqi economy more flexible.

**Keywords:** fiscal policy, internal balance

Received:17/7/2022
Accepted:1/9/2022
Published:31/3/2023

*Corresponding Author: hawra.hakem.fin@mu.edu.iq

**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في العراق بعد 2003**

**علي جابر عبد الحسين* و حوراء حاكم حسن[2]**

***جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.**

## المستخلص

واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية على المستوى الداخلي ، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي,ولذلك سعت الدولة بعد2003 الى تحقيق مستوى من التوازن الاقتصادي وذلك بفضل الصدمات التي تحصل في اسعار النفط الخام. باستعمال آلية محددة وان عدم التوازن داخليا نتيجة تزايد الإنفاق العام غير المبرر اقتصاديا من حيث طبيعة القنوات التي يتوزع فيها الإنفاق العام ونتيجة نهج الذي يعتمد الية السوق بما ينطوي عمى تغيير دور الدولة الاقتصادي من دور انمائي الى دور تصحيحي تكون السياسة المالية والسياسة النقدية جزأ مهما في هذا الدور عبر إلغاء الدعم الحكومي أزله والقيود عن التجارة الخارجية وكان لهذه الرؤية تأثيرا في علمية توزيع الموارد على المستوى القطاعي والمكاني فضال عن تعويم الاقتصاد العراقي.

**الكلمات المفتاحية :** السياسة المالية، التوازن الداخلي

**المقدمة**

السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، و ينادي أنصار هذا الفكر بوجوب تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه لتحقيق الأهداف وتسعى الاقتصاديات المعاصرة في تحقيق توازنات كلية على المدى الطويل تماشياً مع تطور دور الدولة في التأثير على جميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،أما في العراق وبعد 2003 تم أجراء مجموعة من الاصلاحات التي أدخلت على السياسات المالية وتوجيه الدولة أقتصاد السوق ورفع الدعم عن اسعار الطاقة كان لابد من الوصول الى حالة التوازن مما سبب أرباك في التوازنات الاقتصادية الداخلية ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسات المالية المطبقة في العراق ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الداخلي خلال الفترة محل الدراسة 2003_2020وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

**مشكلة الدراسة**

يعاني العراق من جملة من الاختلالات الاقتصادية خاصة في اختلالات التوازنات الداخلية وبشكل اكثر بعد 2003 مما أدى إلى فقدانه وعدم التوازن الاقتصادي ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بماهو دور السياسات المالية في تحقيق توازن داخلي في العراق ؟

**اهداف الدراسة**

تهدف الدراسة الى بيان دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في الاقتصاد ومحاولة معرفة الاجراءات التي تنتهجها السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي و كيفية تحقق التوازن الداخلي في العراق والعوامل المؤثرة على تحقيقه

**اهمية الدراسة**

تتوقف أهمية أي دراسة على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية ومدى اهتمامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة والتطبيقية من جهة أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة أنها تتناولت موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي لتحديد دور السياسة المالية على الاقتصاد الوطني و خاصة على أهم المؤشرات التوازن الداخلي .

**فرضية الدراسة**

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ( أن للسياسة المالية أثر على التوازن الداخلي في الاقتصاد الوطني في العراق خلال مدة الدراسة 2003_2020 ) .

**حدود الدراسة**

البعد الزمانّي : نعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2003 إلى 2020

البعد المكانّي : تتمثّل حدود الدراسة من الجانّب المكانّي في حالة العراق .

**الاطار النظري ( السياسة المالية ، التوازن الداخلي )**

**اولا: مفهوم السياسة المالية واهدافها**

**أ- مفهوم السياسة المالية**

يختلف مفهوم السياسة المالية باختلاف فلسفة النظام الاقتصادي والأدوار المختلفة التي تلعبها الدولة في الأنشطة الاقتصادية اذ يأتي مصطلح السياسة المالية بشكل أساسي من الكلمة الفرنسية"Fisc" والتي تعني محافظ أو خزانات وعززت الاستخدام الأكاديمي الواسع للمصطلح من خلال نشر كتاب "السياسة المالية ودورة الأعمال" للبروفيسور هانسنH.Alanhe.الذي يعكس مفهوم السياسة المالية و تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه في الماضي .(Alvin;1941,232) وفي الأدب الألماني تسمى السياسة المالية (FiscalDirigism) والتي يرى منظريها على أنها سياسة مالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الحكومة للحوافز والمكابح في نظام سوق حر تنافسي، (Fredrck,1963;36)

وهناك مفهوم اخر للسياسة المالية "محاولات صائغي للتأثير في حركة واتجاهات الكلية للاقتصاد بهدف تحسين الاداء والنشاط الاقتصادي" ( Howard &John,1982:145

**ب - اهداف السياسة المالية**

أن الأهداف والجهود موحدة ومتسقة لا صراع ولا منافسة لذلك يجب أن تسعى السياسة المالية إلى تحقيق التوازن في جميع جوانب الاقتصاد الوطني ، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التوازن المالي: يهدف إلى استخدام موارد البلاد على أفضل وجه ممكن. على سبيل المثال ، يجب أن يتمتع النظام الضريبي بخصائص تكييفه مع احتياجات المالية العامة من حيث المرونة والثراء ، وفي الوقت نفسه من حيث التوزيع العادل وتواريخ التحصيل والأوقات الاقتصادية التي تتماشى مع مصالح الممولين (عبد الحميد،45:2003)
- التوازن الاقتصادي: يعني تحقيق الإنتاج الأمثل ، أي أنه يجب على الحكومة أن توازن بين أنشطة القطاعين الخاص والعام لتحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج. المشاريع الخاصة أكثر قدرة على الإنتاج من

المشاريع العامة ، وكلما زاد على الحكومة تجنب التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك ( 1975,240; JOHNSON) يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن الإيرادات الحدية الناتجة عن النشاط تساوي الإيرادات الحدية التي تستقطعها الحكومة من خلال تحصيل الدخل من الأفراد. التوازن هنا يعني تطوير إمكانات المجتمع بأفضل طريقة لتحقيق أفضل حجم إنتاج ( خلف لله ،49:2017 )

- التوازن الاجتماعي : يعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى من السعادة الشخصية في نطاق القدرة الاجتماعية ومتطلبات العدالة الاجتماعية. لذلك ، يجب ألا تتوقف السياسة المالية عند زيادة الإنتاج ، بل يجب أن تحسن الطريقة التي يتم بها توزيع المنتجات على الأفراد مع تحقيق هذا الهدف ، وهذا يتطلب تدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية (خلوط،45:2014 )
- التوازن العام: أي التوازن بين إجمالي الإنفاق القومي (بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي والنفقات الشخصية للاستهلاك والاستثمار) والسعر الثابت للناتج القومي الإجمالي عند مستوى يسمح لجميع عوامل الإنتاج المتاحة بالعمل. وتستخدم الحكومة أساليب متنوعة لتحقيق هذا الهدف ، من أهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات الضريبية وتكوين المشاركة الفردية في المشاريع.( الرزاق، 1883 : 132)

**ثانيا: مفهوم التوازن الداخلي والمؤشرات**

**أ- مفهوم التوازن الداخلي**

يتمثل التوازن الاقتصادي الداخلي في التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات أي تحقيق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي ان واحد (سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق الأوراق المالية) (Binh:2013,60)إذا فالمقصود بالتوازن الداخلي تحقيق مستوى من الدخل الوطني الذي يكتم أو تتقلص عنده معدل البطالة والتضخم إلى نسبة معقولة و استقرار مستوى العام للاسعار ويكون عنده حدوث تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات ويعتبر التحليل الكينزي أن التوازن الاقتصادي الداخلي هو(عندما يتم يتحقق توازن سوقي السلع و الخدمات و النقد في آن واحد )و ترى النظرية الحديثة والنظرية الكينزية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التشغيل الكامل و أن الاقتصاد الوطني قد يعتمد الى التوازن في الناتج الوطني الاجمالي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم مستمر فحالة التشغيل الكامل إنما هي حالة عرضية و ليست دائمة التحقق (لطفي، و إيهاب :89,1996 )وهذا يتطلب مجموعة من العوامل المتفاعلة لتشكيل التوازن ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية:

- **توازن الاستهلاك والإنتاج** : حتى يحصل هذا التوازن يجب ان ألا يتعدى الطلب الاستهلاكي ( العام والخاص) نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتجنب التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال التوازن الداخلي
- **توازن الادخار والاستثمار** : والذي يعتبر شرطا أساسيا للتحقيق التوازن الداخلي، الذي ناد به كينز ،ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا
- **توازن الموازنة العامة** : وهو التوازن الذي كان مبدأ للكلاسيك ويتحقق التوازن هذا عندما تكون هناك تساوي بين الإيرادات والنفقات، وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزاً في الموازنة
- **التوازن النقدي** : يتحقق عند تعادل الكمية المعروضة من الكمية المطلوبة من النقد

**ب- المؤشرات التوازن الداخلي**

لقياس التوازن الداخلي هناك ثالثة مؤشرات رئيسية التي تؤثر في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي وهي:

- النمو الاقتصادي : يعرّف الاقتصاديون النمو الاقتصادي بطرق مختلفة ويتفق معظمهم على أن الناتج والدخل القومي هما المؤشرات الرئيسية التي يحددان من خلالها النموإنه أحد أهداف التوازن الداخلي الذي وضعه صناع السياسات الاقتصادية لتحقيق أعلى معدل نمو ممكن على مستوى معيشة مواطني الأمة و تتطلب الزيادة السنوية القياسية في الدخل القومي الحقيقي والتي تقيس مقدار النمو الذي حققته الدولة تعديل معدل النمو للنمو السكاني للبلد المعني وبما أن معظم الاقتصاديين يتفقون على أن أفضل مقياس متاح للنمو في بلد ما المستوى العام

للمعيشة هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لذا فهو مقياس للقيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما في سنة معينة مقسومة على عدد سكان البلد ( الدين ،33:1972 )

- البطالة : تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البطالة على أنها جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا والذين لا يتقاضون أجورًا أو يعملون لحسابهم الخاص لفترة معينة من الزمن ويُقاس معدل البطالة بنسبته التي تمثل النسبة نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل ويشكل العمال العاطلون عن العمل الجزء الأكبر من المواطنين (Burtless&Dickens;1999,20-87) كما وجدنا أن قيادة الدول غير الديمقراطية ملتزمة بمصالح العمال لذلك عادة ما تشعر الحكومة والبنوك المركزية بالضغط لتنفيذ سياسات تهدف إلى خفض معدل البطالة والتأثير على التقلبات في معدل البطالة من أجل تتبع إجمالي البطالة في البلاد واذ تجمع الحكومة بيانات البطالة ومعدلات البطالة وتصنفها بقياس معدل البطالة في اقتصاد وهذا يجعل من الصعب مقارنة معدلات البطالة بين الدول المختلفة (Engle&Granger:1987,55)
- التضخم : ان شيوع انتشار هذا المصطلح في معظم اقتصاديات العالم لكن لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد ومعلوم التضخم فمنهم من يعتقد ان التضخم يعود الى زيادة كمية النقود المتداولة أكبر من المعروض السلعي ، والبعض الآخر يعزو التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في اقتصاد معين بسبب الأزمات والاوضاع الغير مستقرة ، وعليه يمكن تعريف التضخم بأنه (الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للاسعار أو هو انخفاض القوة الشرائية في قيمة النقد ) (Thierry:2000,207) ويعتقد الاقتصادي كينز بأن التضخم يؤدي إلى تدمير القوى الخفية للقانون الاقتصادي وبطريقة يصعب إعادة التوازن للاقتصاد اذ يتحمل جميع أفراد المجتمع بدرجة ما تلك التكاليف الناجمة عن التضخم وبرغم ذلك ، ويتحمل بعض الأشخاص جزءاً كبيراً من هذه التكاليف بالقياس إلى إن تكاليف التضخم تقدم حجة قوية لصانعي السياسات لمحاولة الحفاظ على معدل تضخم منخفض ، وتقييد نطاق تقلبات معدلات التضخم (Keynes:1940,14)

**الاطار العملي ( دورالسياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في العراق للمدة من 2003_ 2020 )**

**اولا: تحليل السياسة المالية في العراق بعد 2003**

عندما تعتمد الدولة سياسة مالية توسعية يظهر العجزويتم ذلك في فترات الضغوط الانكماشية في الاقتصاد وعند الحاجة إلى تمويل مشاريع اقتصادية تنموية واسعة العجز هذه الحالة ليس حالة سينةولا يجب الخوف منه وانما يفترض ان يكون هدفا مقصودا عندما يكون البلد بحاجة تقديم خدمات عامة افضل واحداث تنمية واعمار وتعد الموازنة العامة أداة أساسية لتحديد اتجاه السياسة المالية في أي بلد، هذه السياسة التي أخذت في العراق مسارا توسعيا عبر السنوات (**2003-2020**) كما في الجدول ادناه وهو انعكاس للواقع الاقتصادي المتردي الذي عاشه العراق في الفترات السابقة وإن الموازنة العامة حققت فائضا للعامين من 2003-2006، وهذا يعود إلى التحسن الحاصل في العوائد النفطية للعراق بعد عام 2004 حينما حصل ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط، وبناء على ذلك فقد تكيفت الدولة مع التطورات الحاصلة في أسعار النفط ورسمت اتجاهات نفقاتها مع تلك الأسعار أي إتباع سياسة مالية توسعية وشمل هذا الإنفاق الاستثماري والجاري ولكن ما أن حصلت الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما رافقها من انكماش اقتصادي وشحة في السيولة الناتجة عن انخفاض العوائد النفطية والتي تسببت بتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، واستمر هذا الوضع حتى نهاية عام 2012 الذي أدى إلى حصول عجز مالي فعلي في خلال الأعوام اللاحقة وإن الارتفاع المستمر في الإنفاق العام "سيولد بدوره آثاراً سلبية متمثلة بارتفاع الأسعار التي تستتبع بموجات تضخمية متوالية، وذلك لأن زيادة الإنفاق العام في ظل الجهاز الإنتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تصاعد الإنفاق العام ستؤدي إلى هذه الموجات من التضخم"، كذلك فإن زيادة النفقات وبمعدل يفوق الإيرادات سيكون له أثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي

الجدول (1)
تحليل عجز أو فائض الموازنة العامة في العراق للمدة (2003- 2020)

| السنة | اجمالي ايرادات العامة | اجمالي النفقات العامة | العجز أو الفائض |
|---|---|---|---|
| 2003 | 45960 | 9232.2 | 163798 |
| 2004 | 329889 | 3211750 | 865248 |
| 2005 | 404355 | 263751 | 141277 |
| 2006 | 490555 | 388066 | 102566 |
| 2007 | 549649 | 390312 | 155682 |
| 2008 | 80641 | 594033 | 208488 |
| 2009 | 552435 | 525670 | 264232 |
| 2010 | 701782 | 701342 | 44022 |
| 2011 | 1088074 | 787576 | 300497 |
| 2012 | 1194664 | 1051395 | 146776 |
| 2013 | 1137673 | 1191275 | -53601 |
| 2014 | 1053866 | 1134735 | -80868 |
| 2015 | 664703 | 703975 | -39272 |
| 2016 | 544093 | 670674 | -126581 |
| 2017 | 773359 | 754901 | 1845835 |
| 2018 | 1065698 | 808731 | 256966 |
| 2019 | 1075667 | 1117235 | -41565 |
| 2020 | 6742522 | 148606809 | -811815 |

المصدر- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية(2003-2020).

انخفاض مقدار الفائض عام (2012) ليصل الى (146776) مليار دينار ، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة النفقات العامة ، وذلك لارتفاع الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) ،على الرغم من ذلك ارتفعت الايرادات العامة . كما شهد عام (2013) عجزاً في الموازنة العامة ، إذ بلغت قيمة العجز (-53601) كان سبب ذلك العجز هو انخفاض الإيرادات العامة ، نتيجة لانخفاض إيرادات الصادرات النفطية ، والتي تُعزى الى انخفاض في أسعار النفط العالمية ، سجلت الأعوام (2015و2016و2017و2018و2019) ، عجزاً مالياً بسبب زيادة النفقات العامة وخاصةً إنفاق الدولة على حرب تنظيم داعش الإرهابي وتوفير المعدات العسكرية والإنفاق على النازحين ، اما في عام ( 2020) بلغ العجز في الموازنة(811815) إن التنبؤ وحالة اللايقين هو ما يُميز تقديرات الموازنة العامة ، وإمكانية تحقيق أهدافها ، طالما أن الإنفاق الحكومي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تفوق (90%) مما وضع الاقتصاد العراقي على المحك بعناصر أتسمت بها الايرادات النفطية

الشكل (1)

العجز أو الفائض للموازنة العامة في العراق للمدة (2003-**2020**)

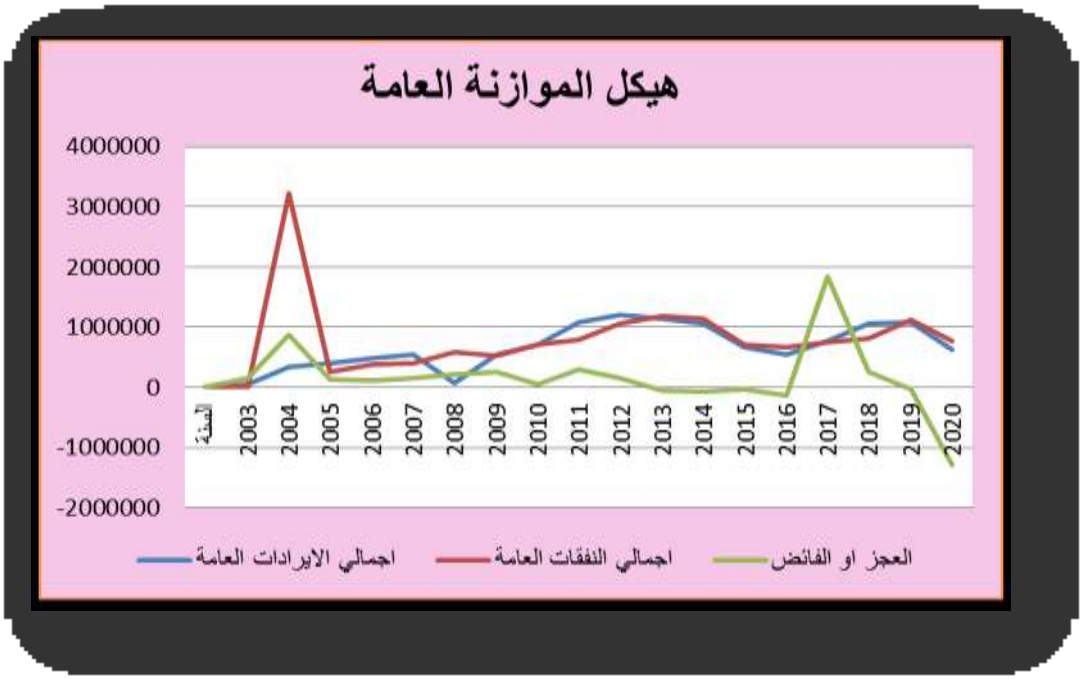


المـ

وأنّ ا

العامـة ، وإمكانّيـة تحقيـق أهـدافها ، طالمـا أنّ الأنّفـاق الحكـومي يعتمـد علـى الإيـرادات النفطيـة بنسـبة تفـوق (90%) ممّـا وضـع الإقتصـاد العراقـي علـى المحـك بعناصر أتسمت بها الايرادات النفطية

**ثانيا: تحليل مؤشرات التوازن الداخلي في العراق بعد 2003**

عرف الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003 – 2020) تطـور وتوسـع كبيـر وتغيـر النظـام وتغيـر قـانون البنـك المركزي وازدهار أسعار البترول في الأسواق العالمية مما جعل الحكومة العراقية تضخ أموال ضخمة لتحقيق توازن داخلي والتأثر علـى مؤشراته (النمو الاقتصـادي، البطالة، التضخم) وكما يلي:

حلي

الإجمـالي يعكـس المسـار الزمنـي للنمـو اذ دخـل العـراق فـي منعطـف جديـد سياسـياً واقتصـادياً واجتماعياً بعد تغير النظام السياسي وكذلك التغيير في جميع السياسات اما بعد 2003ويمكن أن نعزو التحسـن فـي النمـو الاقتصـادي خاصـة بعـد عـام 2006 إلى بعض السياسات المشجعة مثل التحرير الجزئـي للأسـعار لتشـجيع القطـاع الخـاص وتعزيـز دوره فـي النشـاط الاقتصـادي وكـذلك زيـادة المخصصـات الماليـة لكافـة قطاعـات الاقتصـاد الـوطني ويبـين الجـدول (2) تطـور النـاتج المحلـي الإجمـالي وتطـور النمـو الاقتصـادي خـلال المـدة (2020-2003)

جدول (2)

تطور النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 -2020 ) مليار دينار

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي GDP | معدل النمو الاقتصادي% |
|---|---|---|
| **2003** | 29585789 | --- |
| **2004** | 532353587 | 17.8 |
| **2005** | 735335986 | 0.3 |
| **2006** | 955879548 | 29.9 |
| **2007** | 111455814 | -0.8 |
| **2008** | 1570260616 | 13.1 |
| **2009** | 1312755926 | -0.16 |

| | | |
|---|---|---|
| **2010** | 1596071236 | 0.21 |
| **2011** | 2113099506 | 0.32 |
| **2012** | 2445026461 | 0.16 |
| **2013** | 2735875227 | 0.11 |
| **2014** | 2606104384 | -0.03 |
| **2015** | 1917157918 | -0.26 |
| **2016** | 1965363508 | 0.02 |
| **2017** | 2259951791 | 0.15 |
| **2018** | 2510644799 | 1.10 |
| **2019** | 2661905713 | 0.06 |
| **2020** | 1987743254 | -0.25 |

المصدر : وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الإحصاء والبحوث للمدة (2003-2020)

يوضح الجدول اعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004 إذ بلغ معدل النمو فيه ( 17.8%) الذ كان متذبذب الزيادة وتراجع بشكل كبير في عام 2007 إلى (-0.8%)، ليصل للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (111455814) مبار دينار مقارنه بالعام، والسبب في زيادته بعد 2003 يعود الى زيادة عائدات القطاع النفطي وارتفاع مساهماتها في GDP الازدهار السوق النفطية السابق وانخفض النمو الاقتصادي عام 2009 اذ بلغ ( -0.16) وسجل الناتج المحلي الاجمالي بنفس السنة ( 1312755926)مليار دينار وثم تحسن الناتج المحلي الاجمالي والذي استمر في زيادة متذبذبة الى العام 2015 اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (1917157918 )مليار دينار الذي سجل معدل سالبا في النمو الاقتصادي (-0.26) مما آثر على توقف أغلب الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية وكذلك بسبب الظروف السياسية غير المستقرة اما عام 2016 شهد ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (1965363508) مليار دينار وسجل النمو الاقتصادي ارتفاع ( 0.02) واستمر بالارتفاع للغاية سنة 2020 وبسبب الظروف التي خاضها العراق والازمة المزدوجة وسجل النمو معدل سالبا ( -0.25%)

الشكل (2)

تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 -2020 )

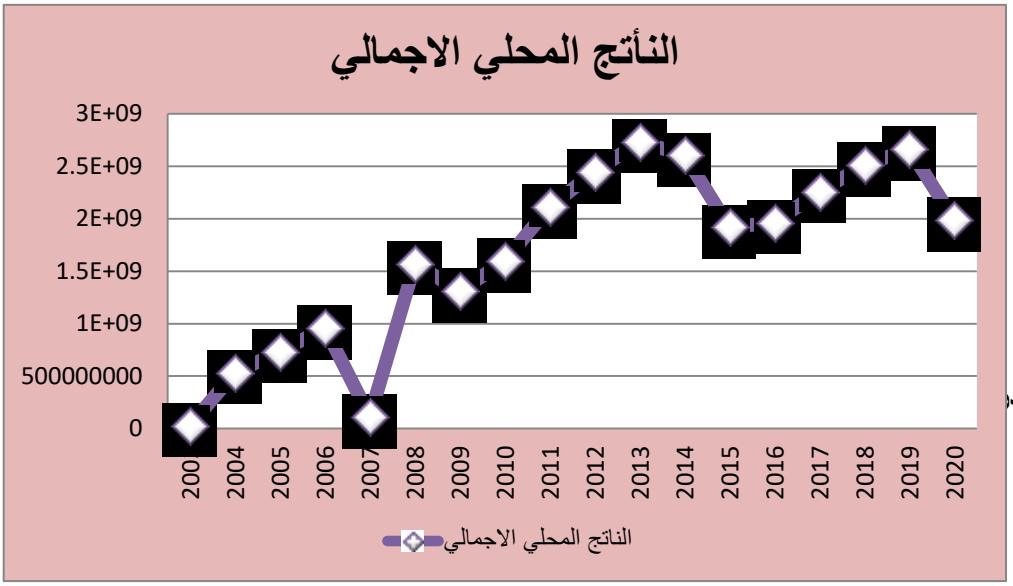


المصدر

2. **البطالة :** تعد البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية تواجه المجتمع العراقي ودمرت أجزاء كبيرة من الاقتصاد العراقي نتيجة احتلال العراق وتوقف النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية الامر الذي زاد من مشكلة بطالة التي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي وتدمير البنى التحتية بسبب الحرب ويتبين من جدول (3) تطور معدلات البطالة في العراق خلال مدة الدراسة (2003-2020)

جدول(3)

تطور معدلات البطالة في العراق من (2003- 2020)

| السنة | معدل البطالة % | عدد السكان ( مليون نسبة) |
|---|---|---|
| **2003** | 8.82 | 26340 |
| **2004** | 9.01 | 27139 |
| **2005** | 8.93 | 27963 |
| **2006** | 8.78 | 28810 |
| **2007** | 8.65 | 29682 |
| **2008** | 8.4 | 31895 |
| **2009** | 8.49 | 31664 |
| **2010** | 8.34 | 32490 |
| **2011** | 8.15 | 33338 |
| **2012** | 7.97 | 34208 |
| **2013** | 9.27 | 35096 |
| **2014** | 10.59 | 36005 |
| **2015** | 10.72 | 36934 |
| **2016** | 10.82 | 37202 |
| **2017** | 13.02 | 38274 |
| **2018** | 12.87 | 38112 |
| **2019** | 12.76 | 39127 |
| **2020** | 13.74 | 40.22 |

المصدر: البنك الدولي

يتبين من الجدول اعلاه نتائج معدلات البطالة وعدد سكان في العراق حيث نلاحظ ارتفاعها عام 2003 و2004اذ بلغت (8.82%) و(9.01%) وكان عدد سكان العراق (2003) (26340) نسمة وكان هناك انخفاض متذبذب واستمر هذا الانخفاض في معدلات البطالة وصولا الى عام (2013) حيث بلغت معدلاتها (9.27%)، وبلغ عدد السكان في هذا العام (35096) نسمة، ولم يكن هذا الانخفاض نتيجة لتحسن اوضاع السوق بل يعود بالدرجة الاساس الى تغيير آلية جمع البيانات الخاصة بمعدلات وانما استوعبتها التوظيف في الاجهزة الامنية التي لا تعتبر مؤشرا حقيقياً في تفعيل الاقتصاد العراقي وبعدعام (2014) وارتفعت معدلات البطالة على ارتفاعاً كبيراً لتكون(10.59 ) وبلغ عدد السكان في نفس السنة(36004) وكان هذا الارتفاع بسبب انخفاض اسعار النفط ما ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية وسنة 2020 ارتفاع واضح في معدلات البطالة اذ بلغت ( 13.74) و أن تعافي الاقتصاد الأزمة المزدوجة حتى تعرض إلى أزمة ثلاثية متعدد الأبعاد (سياسية - صحية - اقتصادية) انعكست على مجمل الأنشطة الاقتصادية

شكل (3)
تطور معدلات البطالة في العراق من (2003-2020)

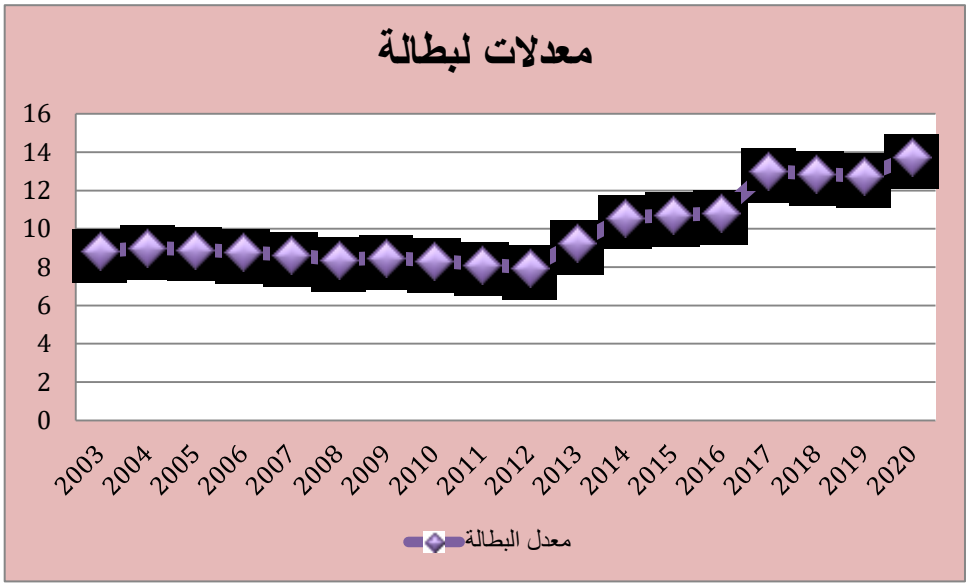


**المصدر: من اعداد الباحث استناد إلى بيانّات جدول (3)**

3. **التضخم** : يعتبر التضخم من أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي ولهذا الظاهرة تأثير سلبي على مستويات المعيشة للأفراد وعلى المناخ الاستثماري وبعد 2003 تميزت هذه المرحلة بخروج العراق من قانون العقوبات الاقتصادية وتغير فلسفة الاقتصاد من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح الحر الذي سهل عملية التصدير والاستيراد فأصبح العراق يستورد ما يحتاجه من سلع وخدمات لسد الطلب الكلي في حالة عدم قدرة الإنتاج المحلي على سد الطلب المحلي من السلع والخدمات ويتبين من الجدول (10) معدلات التضخم والرقم القياسي العام خلال المدة 2003 – 2020

جدول (4)
تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2003- 2020)

| السنة | الرقم القياسي العام | معدل التضخم السنوي% |
|---|---|---|
| **2003** | 28.7 | 33.6 |
| **2004** | 36.2 | 26.9 |
| **2005** | 49.9 | 36.9 |
| **2006** | 76.4 | 53.2 |
| **2007** | 100 | 30.9 |
| **2008** | 112.7 | 12.6 |
| **2009** | 122.1 | 8.3 |
| **2010** | 125.1 | 1.8 |
| **2011** | 132.1 | 5.6 |
| **2012** | 140.1 | 6.1 |
| **2013** | 142.7 | 1.9 |
| **2014** | 145.9 | 2.2 |
| **2015** | 148.0 | 1.4 |
| **2016** | 104.1 | 0.5 |

| | | |
|---|---|---|
| **2017** | 104.3 | 0.2 |
| **2018** | 104.7 | 0.4 |
| **2019** | 104.5 | -0.2 |
| **2020** | 105.1 | 0.6 |

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية (2003-2020)

يلاحظ من الجدول استمرار معدل التضخم بالزيادة التدريجية خلال الاعوام (2003-2006) اذ وصل معدل التضخم السنوي في عام 2006 الى معدلات عالية لم يشهدها العراق منذ النصف الاول من عقد التسعينات اذ بلغ (53.23%) والسبب يعود الى الصدمات التي حدثت في القطاع الحقيقي ولاسيما قطاع الوقود والطاقة،وشَهدَ عامي (2007 و 2008) نموا في معدلات التضخم ولكن بمعدلات تنازلية بلغت (30.9%) و (12.6%) والسبب في تراجع معدلات التضخم الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار وكذلك تحسن الوضع الامني والزيادة الواضحة في الرقم القياسي ، وعلى خلاف الاعوام السابقة شهد معدل التضخم في عام (2009) انخفاضاً بلغ (8.3%) بسبب الازمة المالية وتراجع مستوى النشاط العالمي ومستويات الاسعار، ثم عاودت معدلات التضخم النمو وبمعدلات متفاوتة للمدة من (2010-2015) فقد بلغ معدل التضخم عام (2015) (1.4%). اما من (2016 – 2020) شهد الرقم القياسي ارتفاع طفيف اذ بلغ سنة 2020 ( 105.1) وكان معدل التضخم خلال هذه المدة بتذبذب ظاهر بسبب عن الاوضاع الامنية والسياسية غير المستقرة، فقد تمكنت السياسات الاقتصادية بتوفير مناخ مستقر وجذاب لنمو القطاع الحقيقي فقد بلغ التضخم السنوي (0.6%) في عام (2020) بعد ان كان سالبا (0.2-%) في عام ( 2019)

الشكل (4)

تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2003- 2020)

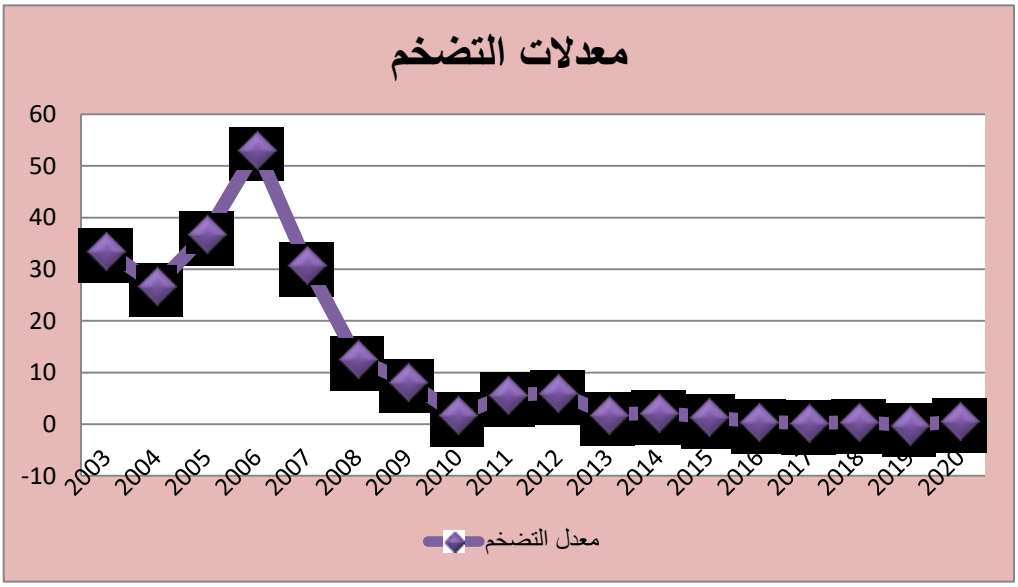


**المصدر: من اعداد الباحث استناد إلى بيأنّات الجدول (4)**

إذ بعد2003 تميزت هذه المرحلة بخروج العراق من قأنّون العقوبات الإقتصادية وتغير فلسفة الإقتصاد من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المفتوح الحُرّ الذي سهل عملية التصدير والاستيراد فأصبح العراق يستورد ما يحتاجه من سلع وخدمات لسد الطلب الكلي في حالة عدم قدرة الأنّتاج المحلي على سد الطلب المحلي من السلع والخدمات

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولا: الاستنتاجات**

1. تبنيه سياسة نقدية على تحقيق التوازن من خلال مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي( التوازن النقدي) ، أو تقليص الفجوة بينهما لازالت معظم البلدان النامية ومنها العراق تعاني من ضعف العادة المصرفية ويؤشر ذلك ارتفاع العملة في التداول بالمقارنة مع الودائع الجارية مما اضعف من اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي ولذلك سياسة التدخل في السوق النقدية من قبل البنك المركزي، لسيطرة

على مناسيب السيولة وفائض الطلب الذي يولده الإنفاق العام في ظل انخفاض العرض السلعي المحلي

2. الاختلالات التي أصابت التوازن الداخلي مردها إلى سببين رئيسيين: الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تكون أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة ان العراق دولة ريعية ، أما الثاني فيتمثل في ضعف كفاءة السياسات المالية والنقدية التي تم إتباعها خلال مدة الدراسة والتي تمخض عنها اختلالات التوازن الداخلي
3. تمثل الاختلال في سوق النقود في العراق بوجود فائض في عرض النقد،بينما الاختلال في سوق السلع فقد تمثل بوجود فائض في الطلب على السلع ولذلك انعدام التوازن الداخلي

**ثانيا: التوصيات**

1. لتركيز على العناصر الهادفة لتحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة القطاع النفطي والتأكيد على اهمية التصرف الحكيم بالإيرادات النفطية ورفع مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتعزيز دور القطاع الخاص من اجل زيادة الدخول وزيادة التوظيف على ان يتطابق كل ذلك مع برنامج اقتصادي يهدف الى توظيف الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام وليس لسد النفقات الاستهلاكية
2. ضرورة النهوض بالقطاعين الصناعي والزراعي وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه القطاعات والسعي لإيجاد الحلول اللازمة لها، ذلك لأهمية هذه القطاعات في توفير الايرادات الضرورية والانتفاع منها والخروج من الاعتماد على النفط فقط والنظر الى الإيرادات النفطية مصدر تمويلي وليس منحة من السماء وفي هذه الحالة يمكن ان يكون دور كبير في إعادة التوازن في الاقتصادي العراقي.
3. التأثير في سعر الفائدة باعتباره أداة مهمة للسيطرة على الكتلة النقدية وذلك من خلال زيادة نمو الودائع الثابتة للقطاع الخاص في الجهاز المصرفي بهدف تقليل الكتلة النقدية وكذلك .طرح سندات و أوراق حكومية على المواطنين وبأسعار فائدة محفزة لجذب جزء من الكتلة النقدية كمحاولة لتحقق التوازن النقدي في الاقتصاد العراقي

**المصادر :**


(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

(2) خلف الله، وديع،(2017) "السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر للمدة (1990–2015)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.

(3) خلوط، فوزية،(2014) "آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.

(4) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، الطبعة الاولى : القاهرة. سنة 2003

(5) علي لطفي، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، 1996 ،ص89

(6) الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والأنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1883

(7) محي الدين عمر ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، 1972، دار النهضة العربية ، بيروت

(8) Alvin Hansen H: Fiscal policy and Business Cycles, Norton & Company, Inc/ New York, 1941

(9) Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Cointegration and error correction: Representation estimation and testing. Econometrica, 55.

(10) Fredrck Reuss G.: Fiscal policy For Growth without inflation, the John Hopkins press, 1963

(11) Howard R.Bane& John L, Thompson An Introduction to

Macro- Economic Policy Published by. Wheatsheaf Books Ltd 1982 p145.

**(12)** JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975

**(13)** Katz, L. F., Krueger, A. B., Burtless, G., & Dickens, W. T. (1999). The high-pressure US labor market of the 1990s. Brookings Papers on Economic Activity, 1999(1), 1-87

**(14)** Keynes, J.M., How to Pay for the war .(New York: Harcourt Brace and Co. Inc. 1940) P.14.

**(15)** Phung Thanh Binh , UNIT ROOT TEST-COINTEGRATION-ECM-VECM AND CAUSALITY MODELS, 2013

**(16)** -Thierry Tacheix, 2000, Macroeconomic, paris .